

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم
الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد متروك العجارمة .
وعضوية القضاة السادة
يوسف الذيابات ، د. عيسى المومني ، محمود البطوش ، محمد البيرودي .

التمييز :
أحمد عطا إبراهيم شاهين .
وكيلاه المحاميان وليد زامل وبشير ربيعي .

التمييز ضدها :
انتصار روجي عبد الله أبو شاويش .
وكيلها المحامي فؤاد طمليّة .

بتاريخ ٢٠١٦/١٠/١٣ خ قدم هذا التمييز للطعن في
القرار الصادر عن محكمة استئناف حقوق عمان في الدعوى رقم
(٢٠١٦/٤٠٧٣) بتاريخ ٢٠١٦/٤/٧ القاضي برد الاستئناف شكلاً المقدم للطعن
في القرار الصادر عن محكمة بداية حقوق جنوب عمان في الدعوى رقم
(٢٠١٥/٢٧٤) بتاريخ ٢٠١٥/٦/٢٨ القاضي : (بإلزام المدعى عليه
بأداء مبلغ وقدره (١١٣٥٠) ديناراً للمدعية وبالرسوم والمصاريف
ومبلغ (٥٦٧,٥) ديناراً أتعاب محاماة والفائدة القانونية من تاريخ
الاستحقاق وحتى السداد التام وتضمنين المستأنف الرسوم والمصاريف
ومبلغ (٢٥٠) ديناراً أتعاب محاماة) .

* وللأسباب الواردة في لائحة التمييز طلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز .

* بتاريخ ٢٠١٦/١٠/١٩ قدم وكيل المميز ضدها لائحة جوابية طلب في نهايتها قبولها شكلاً ورد التمييز .

القرار

لدى التدقيق والمداولة نجد إن وقائع الدعوى تشير إلى أن المدعية انتصار روجي عبد الله أبو شاويش أقامت هذه الدعوى لدى محكمة بداية حقوق جنوب عمان بمواجهة المدعى عليه أحمد عطا إبراهيم شاهين للمطالبة بمبلغ (١١٣٥٠) ديناراً على سند من القول :

١- حرر المدعى عليه لصالح المدعية كمبيالتين قيمة الأول (١٣٥٠) ديناراً ومستحقة الدفع في ٢٠١٤/١٠/٢ والثانية بقيمة (١٠٠٠٠) ديناراً ومستحقة الدفع في ٢٠١٥/١/٢٣ وأن المدعى عليه ممتنع عن دفع قيمة هاتين الكمبيالتين .

وطالبت الحكم بإلزام المدعى عليه بدفع المبلغ المدعى به مع الرسوم والمصاريف والفائدة القانونية وأتعاب المحاماة .

نظرت محكمة البداية الدعوى وبعد أن سارت بإجراءات المحاكمة أصدرت قرارها رقم (٢٠١٥/٢٧٤) بتاريخ ٢٠١٥/٦/٢٨ المتضمن الحكم بإلزام المدعى عليه بدفع مبلغ (١١٣٥٠) ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومبلغ (٥٦٧,٥) ديناراً أتعاب محاماة والفائدة القانونية من تاريخ الاستحقاق وحتى السداد التام .

لم يرتض المدعى عليه بهذا القرار وتقدم باستئنافه للطعن فيه .

وبتاريخ ٢٠١٦/٤/٧ قضت محكمة الاستئناف بقرارها رقم (٢٠١٦/٤٠٧٣) برد الاستئناف شكلاً وتضمنين المستأنف الرسوم والمصاريف ومبلغ (٢٥٠) ديناراً أتعاب محاماة للمستأنف ضده عن مرحلة الاستئناف .

لم يرتض المدعى عليه بالقرار الاستئنافي المشار إليه وتقدم بهذا التمييز للطعن فيه .

ودون الرد على أسباب الطعن التمييزي نجد إن القرار المطعون فيه صدر وجاهياً بحق الطاعن بتاريخ ٢٠١٦/٤/٧ وأنه تقدم بهذا التمييز بتاريخ ٢٠١٦/١٠/١٣ بعد فوات المدة القانونية المنصوص عليها في المادة (١/١٩١) من قانون أصول المحاكمات المدنية الأمر الذي يتعين معه رد الطعن التمييزي شكلاً لتقديمه خارج المدة القانونية .

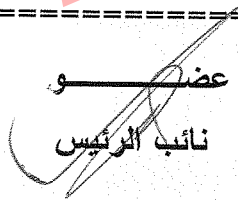
لهذا نقرر رد التمييز شكلاً وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٢٣ ربيع الآخر سنة ١٤٣٨ هـ الموافق ٢٠١٧/١/٢٢ م.

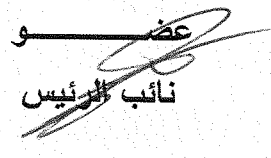
برئاسة القاضي نائب الرئيس



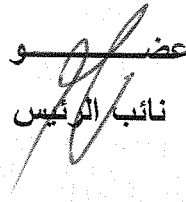
عضو
نائب الرئيس



عضو
نائب الرئيس



عضو
نائب الرئيس



عضو
نائب الرئيس



رئيس الديوان

دقيق ب.ع

